



من مسائل الترجيح النحوي عند ابن العُجّ الإشبيلي في كتابه
(البسيط في النحو)

أ.م.د. أحمد جاسم محمد

Almshaykhya13@gmail.com

الباحث عدنان قاسم صالح حامد

Dnanalmdrs790@gmail.com

كلية الآداب / الجامعة العراقية



**The Issues of Grammatical Weightins in Ibin Al-Ala'ag
Al-Ishbili's in His Book (AL-Baseet Fi AL-Nahu)**

Assistant Professor: Ahmed Jassim Mohammed(Ph.D.)

Adnan Qassem Saleh Hamed

Iraqi University/ College of Arts



المستخلص

يستعمل النحويون الكثير من الألفاظ الدالة على ترجيحاتهم لأحدى المسائل النحوية من قبيل: الأصح والصحيح والأصوب وعندي .. وما الى ذلك من العبارات، وابن العِجّ الإشبيلي، هو أحد هؤلاء الذي ساق الكثير من الآراء والنقولات في كتابه (البسيط في النحو)، ثم شرع يرجح ويختار ويفضل رأي على رأي آخر ، وقد يوافق مذهباً من المذاهب ويرد الآخر ، وقد ينفرد برأيه دون ان يخرج عن القياس ، معتمداً على الأدلة التي توصله الى الحجة والدليل الذي يراه صائباً . ومما تجدر الإشارة إليه ، ان ابن العِجّ كان كثيراً ما يأخذ بأراء علماء البصرة ويقتفي أثرهم ، ويعتمد على أصولهم في ترجيحاته ، وهو في ذلك لا يتعصب لمذهب دون آخر، وربما يرجح قول أحد من النحاة دون اعتبار لمذهبه ، فنراه يلتزم بالأعتدال في اختياره للرأي ، فكما يأخذ برأي سيبويه تارة ، وهو من المدرسة البصرية ، فهو كذلك يأخذ برأي الفراء وهو من المدرسة الكوفية، او برأي علماء الأندلس أو غيرهم ، لذلك تراه وسطاً في أختياراته وترجيحاته، وقد استعمل الأسس التي يراها مناسبة من سماعاً او قياساً شأنه في ذلك شأن من سبقوه من النحاة العرب.

Abstract

Grammarians use a lot of expressions that indicate their weightings for one of the grammatical issues, such as: the most correct, the correct, the most appropriate, and other such phrases, and Ibn al-Alaj al-Ishbili, is one of those who presented many opinions and quotes in his book (AL-baseet Fi AL-Nahu), Then he began to prefer, and choose one opinion over another, and he might agree with one of the doctrines and contradict the other, and he might be unique in his opinion without deviating from analogy, relying on the evidence that leads him to the argument and the evidence that he deems correct. It is worth noting that Ibn al-Alaj often took the opinions of the scholars of Basra and followed their tracks, and relied on their principles in his weightings, and in that he did not fanaticize one school over another, and he might prefer the saying of one of the grammarians without regard to his school, so we see him sticking to moderation in his choice of opinion. Just as he takes the opinion of Sibawayh at times, and he is from the visual school, he also takes the opinion of Al-Farra', and he is from the Kufic school, or the opinion of the scholars of Andalusia or others, so you see it as a middle ground in his choices and preferences, and he used the foundations that he deems appropriate from hearing or analogy, as is the case with others. They preceded him from the Arab grammarians.

المقدمة

نشأ النحو، ثم نشأة الخلافات النحوية بعده، وطغى الخلاف النحوي على أجزاء النحو، وتعددت الأوجه الخلافية بين المدارس النحوية البصرية منها والكوفية، بل وتعدت ذلك الى افراد المدرسة الواحدة.

وجاء بعدهم النحاة ليرجحوا ويعترضوا ويوجهوا ما يرونه صائب عندهم، ومن هؤلاء ابن العِجّ الإشبيلي، الذي لم يقف مكتوف الايدي إزاء الآراء والنقول التي ساقها في معرض كتابه، بل حاول ان يرجح مذهباً على مذهب. او حجة على أخرى، او رأي على رأي، وقد يوافق مذهباً من المذاهب وينقض آخر، وقد ينفرد برأيه، دون ان يخرج عن القياس، علماً انه قد وافق غير واحد، وعلق وفصل ورجح رأياً معتمداً على الأدلة النقلية أو العقلية في ذلك.

وقد استعمل ابن العِجّ الكثير من المصطلحات التي تدل على الترجيح منها: الأصح ، والصحيح ، وعندي ، والأصوب ، والمختار ، وما إلى ذلك من العبارات، علماً ان ابن العِجّ كان كثيراً ما يأخذ بآراء علماء النحو البصريين، ويقنفي أثرهم ويعتمد على اصولهم في ترجيحاته، وهو في ذلك لم يتعصب لمذهب دون آخر، وربما رجح قول أحد النحاة دون اعتبار لمذهبه، مستعملاً الأسس التي يراها مناسبة في ترجيحاته من سماع وقياس، شأنه في ذلك شأن من سبقوه من النحاة.

التمهيد: الترجيح النحوي وأساسه

اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للآراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى بـ (أصول النحو)، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول فقد أشبعوا بها كتبهم، وذلك لكونها أساس هذا العلم الذي لا يستغنى عنه، وسأتناول في هذه المقدمة هذه الأدلة بإيجاز:

١- السماع:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وله أهمية كبيرة عند النحاة في تقرير أحكامهم النحوية وقد عرفه الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(١).

وعرفه السيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه واله وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"^(٢).

ومن هنا فقد قرر النحاة أن أول مصدر من مصادر السماع هو كلام الله عز وجل، ثم الحديث الشريف، فهو أبلغ كلام بعد كلام الله عز وجل. إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي من النحاة، وقد أشار السيوطي إلى سبب ذلك بقوله: "وأما كلامه (صلى الله عليه واله وسلم) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ"^(٣).

ثم يأتي كلام العرب مصدراً ثالثاً للسمع، وقد أجمع علماء العربية على أن الاحتجاج في ذلك يكون بكلام من يوثق بفصاحته، وسلامة عربيته^(٤). ولذلك بذل علماء العربية جهداً في تحري الدقة في المسموع من العرب، فكانت هناك قبائل يوثق بفصاحتها، ومن أبرزها قبيلة قريش؛ لأنهم تخيروا من كلام العرب أصفى كلامهم، فأصبحوا أفصح العرب^(٥).

وتأتي أهمية السماع في كونه الطريق الطبيعي للتعرف على اللغة ومعرفة خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها؛ لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها السماع^(٦).

وقد كان للنحاة قواعد في مجال الاحتجاج بالسماع عرض لها سعيد الأفغاني في كتابه ومنها^(٧):

- ١- لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
- ٢- يقبل ما ينفرد به الفصح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.
- ٣- لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين.
- ٤- لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه، مخافة أن يكون لمن لا يوثق بفصاحته. ومما يميز السماع كونه دليلاً للقاعدة قبل استخدامها، وشاهداً على صحتها بعد ذكرها^(٨).

٢- القياس:

من الأصول الهامة التي اعتمد عليها علماء العربية في تثبيت قواعدهم القياس، وقد عرفه الأنباري بقوله: أعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار^(٩)، وأورد له تعريفات في عرف العلماء فقال: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم

الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلته، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع^(١٠) وعرفه في الإغراب في جدل الإغراب بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(١١).

وقد اهتم علماء العربية بهذا الأصل منذ وقت مبكر، ومنه ما قيل عن عبد الله بن أبي إسحاق بأنه أول من بعج النحو، ومد القياس، وكان مائلاً إليه في النحو^(١٢).

ثم توالى الاهتمام بالقياس عند علماء النحو، وقد برز ذلك جلياً عند سيبيويه، فكتابه اتضح فيه اعتماده على القياس، من ذلك قوله: "إذا سميت رجلاً باسم فعلت به ما فعلت بـ (ابن)، إلا أنك لا تحذف الألف؛ لأن القياس كان في (ابن) أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية"^(١٣).

ومن هنا فالقياس بدرجة كبيرة من الأهمية عند علماء العربية، وخاصة عند النحاة، وقد روى ابن جني عن أبي علي الفارسي قوله: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس^(١٤)، والأنباري يرى أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس ومن أنكره فقد أنكر النحو^(١٥) ولهذا جعله السيوطي معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه^(١٦).

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس وحكم، وعلّة جامعة^(١٧).

وقد ضرب السيوطي مثلاً يوضح هذه الأركان، وذلك في رفع ما لم يسم فاعله، فإنما حكم عليه بالرفع لأنه اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه قياساً على الأصل وهو الفاعل، فالمقيس عليه الفاعل والفرع ما لم يسم فاعله والحكم الرفع، والعلّة الجامعة الإسناد^(١٨).

وقد اشترط في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس^(١٩)، وكما لا يشترط فيه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس^(٢٠).

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً، لا يقاس عليه تركاً^(٢١).

والمقيس عليه نوعان، الأول: المطرد من المسموع عن العرب، والثاني: القواعد والأحكام النحوية التي وضعها النحاة^(٢٢).

أما المقيس فقد عبر عنه ابن جني بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض وقست عليه غيره^(٢٣)".

ثم يأتي إعطاء (الحكم) للمقيس نتيجة لإحاقه بالمقيس عليه، وأحكام النحاة الناتجة عن القياس انقسمت في بداية الأمر إلى قسمين: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة، إلا أنهم أدركوا فيما بعد أن إلحاق الفرع بالأصل قد لا يوجب له حكمه، بل تتعدد الصور، ومن هنا أصبح الحكم أقساماً. ستة هي الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء^(٢٤).

والركن الأخير في القياس هو العلة الجامعة. إذ إن المقيس لا يلحق بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة وهذه الصلة إما أن تكون علة، أو شبهة، أو طرد^(٢٥)، ومن هنا جاءت أنواع القياس النحوي.

أنواع القياس (النحوي):

١- قياس العلة:

وقد عرفه الأنباري بقوله: أعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل^(٢٦).

وهذا النوع من القياس يبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تكون سبباً حقيقياً في ثبوت الحكم لطرفي القياس وهو ثلاثة أقسام^(٢٧).

أ- قياس الأولى: وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل وهو ما يعبر عنه بحمل فرع على أصل.

ب- قياس المساوي: وفيه تكون العلة في الفرع والأصل سواء، ويعبر عنه بحمل نظير على نظير.

ج- قياس الأدنى: وفيه تكون العلة في المقيس أضعف منها في الأصل، ويعبر عنها بحمل أصل على فرع.

٢- قياس الشبه:

عرفه الأنباري بأنه حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل^(٢٨) فالعلاقة هنا بين طرفي القياس في هذا النوع لا تعد أن تكون مجرد مشابهة، وليست هي السبب في ثبوت الحكم. ويجوز الخروج على الإجماع كما صرح بذلك ابن جني فهو يرى أن مقولة العرب: "هذا جحر ضب خرب" قد أجمع على أنها غلط وأنها من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، لكنه يرى عكس ذلك؛ لأن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، ويجعله على حذف المضاف لا غير^(٢٩).

٤ - العلة النحوية :

العلة كما سبق هي ركن من أركان القياس، لذلك لم يعدها بعض العلماء أصلاً مستقلاً من أصول النحو. ومن أولئك الأنباري فهو في اللمع يتحدث عنها كركن من أركان القياس^(٣٠) ومثله السيوطي في الاقتراح^(٣١) ومن المحدثين تمام حسان في كتابه الأصول، والدكتور علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي.

والعلة كما سبق الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وعن طريقها يشرح النحاة ويفسرون أحكامهم النحوية.

وللعلة تقسيمات عدة، فهي عند الزجاجي على ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية.

أما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ومثالها عنده قول: إن زيداً قائم، فإن (زيداً) نصبت ب (إن) ، جواباً لمن قال: بم نصبتم (زيداً).

وأما القياسية فأن يقال في القول السابق: ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي للمفعول.

والعلل الجدلية كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، كأن يقال: فمن أي جهة شابته للمقيس عليه في هذا القياس، كما هو الأمر في قياس العلة، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابهة^(٣٢).

٣ - قياس الطرد :

والطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة^(٣٣) أي المناسبة، ومعنى كون الطرد جامعاً بين الطرفين الفرع والأصل أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة^(٣٤).

٤ - الإجماع:

الإجماع عند علماء العربية أشار إليه ابن جني بقوله: "اعلم إن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه..."^(٣٥). فالمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة^(٣٦).

وقد جعل السيوطي إجماع العرب حجة، وضرب له مثلاً بأن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، أو يسكتون عليه^(٣٧).

وقد استدلت النحاة بهذا الدليل في مواضع كثيرة بغية إثبات الحكم النحوي، ومن أمثلة ذلك قول الأنباري: "أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معرفة"^(٣٨). هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال كان شبهها^(٣٩)؟ ويجعلها الزجاجي مدار علل النحو^(٤٠).

وقد أورد السيوطي تقسيماً للعلل عند الدينوري، فهي لديه صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم، والأولى أكثر استعمالاً^(٤١).

وقد نقل السيوطي عن التاج بن مكتوم أمثلة لهذه العلل، منها علة السماع والتشبيه والاستغناء والاستتقال، والفرق والتوكيد، وغيرها^(٤٢).

والعلل عند ابن جني نوعان، يقول في ذلك: اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناهما على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه الفضلة ورفع المبتدأ إلى أن قال: وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب^(٤٣).

وللعلل تقسيم آخر عرض له السيوطي، وهو أن العلة قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستتقال، والجوار، وقد تكون مركبة من عدة

أوصاف، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع (الياء) ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليست مجرد سكون، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين^(٤٤).

وللعلة قوادح عند النحاة، وهي الطرق التي تدل على إبطالها.

ومن أمثلتها تخلف العكس، فمن شروط العلة أن تكون منعكسة، حيث ينتفي الحكم عند انتفاء العلة؛ فكلما انتفت العلة انتفى الحكم. وقد مثل السيوطي لتخلف العكس بقوله: "ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (زيد أمامك): إنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل^(٤٥)."

ومنها المنع للعلة وذكره الأنباري في جدل الإعراب، ومثل له بأن يقول البصري: إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه". فيقول له الكوفي: لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ^(٤٦).

٥- الاستصحاب:

استصحاب الحال هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل^(٤٧)

ويراه الأنباري من الأدلة المعتبرة^(٤٨).

فاستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، وفي الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، ومما يوجب البناء في الأسماء شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف^(٤٩).

وعلى الرغم من كونه من الأدلة المعتبرة لدى النحاة إلا أنه من أضعف الأدلة ويكمن ضعفه في عدم التمسك به إذا وجد دليل غيره، فلا يمكن التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء وشبه الحرف أو ما تضمن معناه^(٥٠).

ويرى السيوطي أن المسائل التي يستدل فيها بالأصل كثيرة جداً، لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة^(٥١). والاستصحاب عند الدكتور تمام حسان هو البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة، سواء أكانت صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، وكل صورة أطلق عليها (أصل الوضع)^(٥٢).

ويضع الدكتور تمام حسان هذا الدليل في ترتيب الخطة النحوية متوسطاً بين السماع والقياس؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد والشاذ^(٥٣).

وترى الدكتورة الحديثي أن استصحاب الأصل مع ضعفه قد بنى منه سببويه كثيراً من الأحكام ووضع العديد من القواعد معتمداً عليه^(٥٤).

٦- الحجج العقلية :

هي الحجج التي تعتمد على إعمال الفكر للوصول إلى الحكم، وحجج النحاة العقلية استنبطوها عقلاً بعد أن اتضحت لهم أصول النحو، وهي التي عبر عنها الأنباري بقوله: أعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول^(٥٥).

وقد ذكر السيوطي أدلة الاستدلال تحت مسمى (أدلة شتى)، أورد منها الاستدلال بالعكس، كأن يقال: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن

يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن الأول منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني^(٥٦).

واتبع السيوطي هذا الدليل بالاستدلال ببيان العلة، وبعدم الشيء على نفيه، وبالاستدلال بالأصول والاستدلال بعدم النظر والاستحسان والاستقراء، والدليل المسمى بالباقي^(٥٧).

وهذه الأدلة عند الدكتور تمام حسان من أدلة الجدل النحوي. وقد جعل الاستقراء ملحقاً بالسماع، ويعني به الاستقراء التام لأنه دليل يرتفع به ما عداه. ومثل لذلك بأن الاستقراء أثبت أن الفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر، وهذا دليل على عدم وجود نوع رابع، كما جعل الاستدلال بالأصول ملحقاً بالاستصحاب، والأصل عنده هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، ومثاله أن يقال: الرفع سابق على النصب، ومن قال: إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فقد خالف أصلاً نحويّاً؛ لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب على الرفع^(٥٨)، أما الاستدلال ببيان العلة، وبالاستحسان، وبالعكس، وعدم النظر، وعدم الدليل في الشيء على نفيه، والدليل الباقي فجعلها أدلة ملحقة بالقياس^(٥٩).

المبحث الأول: التعريف بابن العِجْج وكتابه:

أولاً: التعريف بابن العِجْج:

هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي المغربي، المعروف بابن العِجْج، الإمام العالم النحوي، من علماء القرن السابع الهجري في الأندلس، ولد ونشأ في اشبيلية، وتلمذ على يد أفاضل شيوخها.

أول ترجمة وردت له في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هجري) في تفسير سورة الجاثية، بشيء من التفصيل، قال أبو حيان: (وقال بعض أصحابنا، وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العِجْج، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، قال في كتابه البسيط في النحو ..) (٦٠).

قال ابن قاضي شهبه (ت ٨٥١ هـ) في طبقات النحاة واللغويين: (ابن العِجْج: محمد أبو عبد الله ضياء الدين، ابن العِجْج - بكسر العين وسكون اللام ثم جيم - مؤلف البسيط في النحو، ذكره الشيخ اثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً، قال: كان قد سكن اليمن وصنف بها، ومما حُكي عنه منع إبدال الجملة من المفرد، وقد جوزه ابن جني وأجازه ابن مالك (رحمهما الله) (٦١).

وفي معجم العين: (العِجْج - بكسر العين وسكون اللام - من معلوجاء العجم وجمعه علوج، والعِجْج: حمار الوحش، لاستعلاج خلقه أي: غلظه، والرجل إذا خرج وجهه وغلظ فهو عِجْج (٦٢).

وفي الصحاح: (العِجْج - بكسر العين وسكون اللام - هو العَيْرُ، والرجل من كَفَّار العَجَم، وجمعه أعلاج وعُلُوج ويطلق على الرجل الشديد، ويسمون به، ويريدون التشبيه بالعجم، قال أبو زيد: يقال استعلاج الرجل إذا خرجت لحيته وكل ذي لحية عِجْج ولا يقال للأمرد عِجْج). (٦٣)

وبهذا الوصف وصف والده، لأنه كان غليظاً شديداً، وبهذا أشتهر ابن العِجّ كما اشتهر بصاحب البسيط.

ومما تجدر الإشارة إليه، ان ابن العِجّ قد اقام في اشبيلية في النصف الأول من حياته، وتلمذ على يد ابي علي الشلوبين الاشبيلي (ت ٦٤٥ هـ) وعاصر ابن عصفور (ت ٦٦٨ هـ)، وابن ابي الربيع الاشبيلي (ت ٦٨٨ هـ)، وابن الصائغ الاشبيلي (ت ٦٨٠ هـ)، وغيرهم.

ومما يؤكد ذلك ما أورده ابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) في ترجمته لابي علي الشلوبين، ذاكراً ابن العِجّ: (وقد تخرج بالاستاذ ابي علي - رحمه الله - ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً، كأبي الحسن ابن عصفور وابي الحسين بن ابي الربيع وابي عبد الله بن ابي الفضل وابي عبد الله بن العِجّ ، وابي الحسن بن الصائغ ، وأبي الحسن الأبندي ، وأبي علي بن أبي الاحوص ، وأبي جعفر الليلي وأبن يللجنت ، وأبي القاسم الصفار ، وأبي العباس بن الحاج ، وغيرهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الافاق وملأوا بقوائده وفرائده الأوراق)^(٦٤).

ان ولادة ابن العِجّ على وجه التقريب في (٥٨٦ هـ) او (٥٩٠ هـ) أو بعد ذلك بقليل، أي في الربع الأخير من القرن السادس الهجري^(٦٥).

وأن اول أيام شبابه وصباه، كانت في أوائل القرن السابع الهجري، وأنه اقام اول حياته العلمية في اشبيلية، وومن تخرج بابي علي الشلوبين المتوفي سنة (٦٤٥ هـ)، وبناءً على ذلك فان ابن العِجّ ولد ونشأ في اشبيلية حتى بلغ مبلغاً يمكنه من الدراسة عند ابي علي الشلوبين، وانه من علماء القرن السابع الهجري في اشبيلية.

وأن سنة وفاته تقع في الثلث الأخير من القرن السابع الهجري، وهو الزمن الذي توفي فيه الكثير من تلامذة الشلوبين.

ونذهب مع رأي الدكتور محمد حسن عواد^(٦٦) الى ان وفاة ابن العلق كانت بعد سنة (٦٥٠ هـ)، ونرجح انها تقع بين سنة (٦٦٠ هـ) الى (٦٦٨ هـ).

أما عن آثاره، فلم يذكر لنا المترجمون إلا كتاب واحد، وهو (البسيط في النحو) أستاذاً لما ذكره أبو حيان، وابن قاضي شهبة، وعُرف به الرجل، فقيل: قال صاحب البسيط، وقال ابن العلق في البسيط، أو وفي البسيط في النحو لابن العلق، الخ^(٦٧). وحسبُ ابن العلق فخراً أن يكون تلميذ أبي علي الشلوبين، الذي وصفه ابن الأبار بقوله: (أبو علي الشلوبين رئيس النحاة في الأندلس، وكان في وقته عليماً بالعربية لا يجارى، ولا يبارى، قيما عليها، واستبحاراً فيها، وقعد لأقراءها بعد الثمانين وخمسائة، وأقام على ذلك نحو ستين سنة)^(٦٨).

فكان الشلوبين أستاذاً بارعاً، تخرج على يديه جماعة كثيرة من أهل العلم، ونُقِل عن الغبريني (ت ٧١٤ هـ) قوله: (وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب)^(٦٩). ولم نجد ابن العلق يستعمل ألفاظ الأنتماء المتعصب، مثل: هذا رأي أصحابنا البصريين أو الكوفيين.

يكشف لنا كتاب (البسيط في النحو)، عن عالم فذ، ومصنف جهبذ، ذلكم هو ابن العلق — رحمه الله — فمن يطالع كتابه، يرى شخصية المؤلف ماثلة أمامه، فالتوسع ديدنه، والشمولية سجيته، وغزارة الشواهد من أبرز سماته، والإحاطة بآراء العلماء من أظهر صفاته، وكثرة الحجج والردود والآراء في الكتاب تبرز شخصية مؤلفه. ومن خلال تفحص كتابه، نرى إن ابن العلق، يورد في المسألة أكثر من رأي، وهذا يدل على سعة اطلاعه على كتب الماضين، وأحاطته، فيكثر من الأخذ عن سيبويه والخليل والفراء والأخفش وأبو زيد السهلي، والزجاج، ويونس، وابن جني، وغيرهم.

ثانياً: كتابه البسيط وقيمه العلمية:

كتاب (البسيط في النحو) لابن العِجّ، هو أحد متون النحو الأندلسي المطولة، التي حرص فيها مصنفه على التفصيل في المسائل النحوية، وإيراد الأدلة في مسائل الخلاف النحوي، وبيان ما يترجح له منها، وما يتوقف فيه، فكان نمط هذا التصنيف يقوم على شرح المتون القديمة السابقة، وإبداء آراء المدارس النحوية المختلفة، فجاء هذا المصنف ليذكرنا بمنهج ابن السراج (ت ٣١٦ هجري) في أصوله، والسيرافي (٣٦٨ هجري) في شرح كتاب سيبويه، وغيرهما من فحول النحو، الذين تتكفل كتبهم ببناء الملكة النحوية لطلاب النحو.

علماً أنّ الذي بين أيدينا من كتاب البسيط، هو مجلد واحد من خمسة مجلدات على أقل تقدير، وهو يمثل المجلد الرابع، بناءً على عدد الأبواب في هذا المجلد، ونرى المصنف يقول: (الباب الرابع في جمع التكسير)^(٧٠)، وهذا يدل على انه قد سبقته أبواب ثلاثة، وفي آخر هذا الجزء إشارة واضحة وصريحة للباب التالي، فقال: (يتلوه باب التنثية والجمع الذي على حدها)^(٧١).

وعند البحث وجدت في هامش كتاب (تمهيد القواعد) لناظر الجيش، قول: (قد سكن اليمن، وصنف بها كتاباً سماه: البسيط في النحو، وهو كتاب كبير يقع في عشرة مجلدات)^(٧٢). ولم أجد ما يؤكد أنّ عدد المجلدات هي عشرة، غير هذا القول.

وعند تفحص الكتاب، نلاحظ تأثر ابن العِجّ بكتاب (المفصل) للزمخشري (ت ٥٣٨ هجري)، وإذا علمنا ميل ابن العِجّ الى المدرسة البصرية، وكثرة نقوله عن سيبويه وكتابه، وكذلك تأثر الزمخشري بكتاب سيبويه وما جاء فيه، تيقنا بوجه الشبه والتقارب بين الكتابين ومدى تأثر ابن العِجّ بما جاء في المفصل.

علماً أن قيمة الكتاب العلمية كبيرة؛ وذلك لتضمنه الكثير من الآراء والنصوص المنقولة، عن كتب نحوية أو لغوية مفقودة، أو لا تزال مخطوطة فضلاً عن المطبوع منها، ومنها كتاب (الحدود)، وكتاب (الجمع والتثنية) للفراء.

وكذلك انفراده بأيراد بعض الشواهد الشعرية، التي لم ترد في كتب النحو العربي المتقدمة أو القليلة الورد، مما نأى بالكتاب عن ظاهرة تكرار الشواهد التي تجعل دراسة النحو نمطية، كما إن ترتيب الأبواب مختلفة عن ترتيب الكتب النحوية في القرن السابع الهجري، بل وعن ترتيب أمات الكتب التي شرحها النحويون، ومعارضة الموجود منه ببعض المتون، يتضح أنه لم يسر على ترتيب شيء منها.

وكذلك تضمن الكتاب الكثير من الأبنية والألفاظ، التي لم تكن كثيرة الاستعمال في كتب التصريف خاصة، وذكره جموع نادرة، مع أيراد من سمعها أو حكاها عن العرب، وتناقلتها بعده كتب اللغة، مع الإشارة إلى أنه جمع نادر.

كما اعتمد في نقله على مصادر متعددة، فأخذ من مدرسة البصرة كما أخذ من مدرسة الكوفة، وغيرها من المدارس النحوية، وأكثر من الإستدلال بالآيات القرآنية والشعر العربي الفصيح، والأرجاز وبعض من الأحاديث النبوية الشريفة.

وقد عُرف بعنايته بالسبر والتقسيم، وكثرة التفريعات والافتراضات والتقسيمات العقلية، والإفادة منها في حصر الاجناس والأنواع، وإيراد الأحكام لكل نوع منها. وعنايته بالحدود، فيورد للمصطلح الواحد أكثر من حد، كما فعل في عطف النسق، وذكر ما يخرج عن الحد، وما يدخل فيه في جميع ما يورده، وذكر ما يقوي إختياره^(٧٣).

وقد احتفى أبو حيان بهذا الكتاب إحتفاءً كبيراً، ونقل عنه كثيراً في كتبه، ما يقرب من أربعمئة نصاً، ما أعطاه شهرة لدى الدارسين، والغالب أن أبا حيان، قد وقف على

نسخة كاملة من البسيط، وأنها كانت تحت يده وهو يشرح التسهيل في كتابه (التذليل والتكميل)، وعليه عول في الإرتشاف، فقد كانت النقول موزعة على أبواب النحو، وليست خاصة في أبواب محدده^(٧٤).

كما أشار إليه ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في (الجنى الداني في حروف المعاني)، أكثر من عشرة مواضع^(٧٥).

وذكره الرعيني في شرحه لألفية ابن معط، وكما ورد ذكر البسيط عند ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هجري) مرة واحدة في كتابه (تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد)، وفي (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) في مبحث (لكن)^(٧٦).

ونقل عنه ابن عقيل (ت ٧٦٩ هجري)، في (المساعد على تسهيل الفوائد)، في تسعة وستين موضعاً، ومنها في باب نائب الفاعل: (وظاهر كلام المصنف، ان ذلك جائز في الكلام، على قلة عند أمن اللبس، وهو ظاهر كلام ابن العُجّ في البسيط ..)^(٧٧)، وفي شرحه لألفية ابن مالك ذكره مرتين، ومنها في إعمال أسم المصدر حيث قال: (وقال ضياء الدين بن العُجّ في البسيط: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم إنه أجاز ذلك قياساً)^(٧٨).

وكذلك نقل عنه الإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هجري) في كتابه (البرهان في علوم القرآن)، في سبعة مواضع، ومنها قوله في (أو): (وأما تمثيل الاصوليين بأيتي الكفارة والغدية للتخيير مع أماكن الجمع، فقد أجاب عنه صاحب البسيط، بأنه إنما يتمتع الجمع بينهما في المحضور)^(٧٩).

وقد عول عليه الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، في التصريح في ثمانية عشر موضعاً^(٨٠).

ونقل الإمام السيوطي (ت ٩١١ هجري)، في كتابه (همع الهوامع) عن البسيط أكثر من سبعين موضعاً^(٨١)، وفي (الأشباه والنظائر) أكثر من مئة وثلاثين موضعاً، ومنها: (وقال في البسيط: ليس التوسع مطرداً في كل ظروف الأمكنه كما في الزمان ..)^(٨٢)

ومنه: (وممن ذهب الى الترادف، ضياء الدين بن العِجّ، صاحب البسيط في النحو، وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات)^(٨٣).

وأحتقّى الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) بكتاب البسيط، وأعتمده في ثمانية مواضع، ومنها في باب النعت، قوله: (الأول: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قَدّم المتبع على المقطوع ولا يعكس، وفيه خلاف، قال ابن ابي الربيع: الصحيح المنع، وقال صاحب البسيط: الصحيح الجواز)^(٨٤).

وكذلك نقل عنه عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) في كتابه (خزانة الأدب)، في ثلاثة مواضع، وكتابه (شرح أبيات مغني اللبيب) موضع واحد.

ومن الواضح للعيان، أن النصوص المنقولة عن ابن العِجّ، الواردة في أمات المصادر، وعلى كثرتها، قد تضمنت نكتاً وتفصيلات دقيقة، تكشف عن شخصية نحوية فذة، تأخذ، وترد وتعترض، وتختار، وتقوي، وتضعف، فشكلت نظاماً فريداً في دقة النظر النحوي.

ونافلة القول، إنّ ما نُقل عن (كتاب البسيط في النحو)، في كتب النحاة، يُظهر لنا أن الكتاب مصنف جليل في النحو، ولا بدّ أن يكون لصاحبه - ابن العِجّ - باع طويل في هذا العلم، مما يجعل الإعتقاد راسخاً، في كونه صنف كتباً، أخرى لم تصل اليها، فضلاً عن بقية مجلدات الكتاب الأربعة المفقودة، والذي أكدّه السيوطي بقوله: (كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات)^(٨٥).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبعض المسائل

يستعمل النحويون الكثير من الالفاظ الدالة على ترجيحهم إحدى المسائل من قبيل (والصحيح والاصح والراجح والأصوب والأولى والأفصح والمختار والأشهر وعندي ... الخ) دلالة على ترجيحهم أحد الأمرين، فإن لم يجدوا دليلاً عليها منعوها وان اغمضت اغلقوا المسألة، وقالوا يحتمل كذا. وابن العجج هو أحدهم.

ومن ترجيحاته:

١- العامل في المعطوف هو الأول العامل في المعطوف عليه:

رجح ابن العجج ما ذهب اليه سيبويه من أن العامل في المعطوف هو الأول العامل في المعطوف عليه ، محتجا له بقوله: (والذي يظهر لي أن هذه الحروف إمّا أن يصلح بعدها الفعل أو لا ، فإن لم يصلح فإمّا لمانع في الفعل ، وإمّا لعدم قبول المحلّ ، فالأوّل إمّا أن يكون المانع حاصلًا معه في الأوّل أو في الثاني، فإن كان في الأوّل نحو: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو)، فلا يكون الأوّل، لأنّه منفيّ ، وأمّا في الثاني فقولنا: (قامَ إمّا زيدٌ واما عمرو) ، ولا يصحّ، وإمّا قامَ عمرو، لتوطنّها بإمّا الأولى ودخولها على الاسم ، وان لم يقبل فإمّا لأنّ الموضع لغير الأوّل، أو لا يقبل عاملا ، والثاني: كقولك: اختصمَ زيدٌ وعمرو ، فالعاملُ إذن الأوّل^(٨٦) فبنى ابن العجج ترجيحه على تقسيم المسألة سبراً وتقسيمًا وإبطال كل قسم لا يدخل تحت قول من قال: إن العامل هو الأوّل ، وخلص إلى ما رأى أنه راجح.

يرى ابو علي الفارسي (ت ٢٧٧ هـ) ان (الفعل) هو العامل في المعطوف وقال ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فقولنا (قامَ زيدٌ وعمرو) ارتفع (عمرو) بالفعل نفسه^(٨٧).

أما ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) فيرى أنّ العاملَ في المعطوف، غير العامل في المعطوف عليه نحو (اختصم زيد وعمرو) فلا بدّ من تقديره على: اختصم زيداً واختصم عمرو^(٨٨).

ويقول السهيلي (ت ٥٨١ هـ): ان العامل في المعطوف مضمّر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الأسم الأول وكأنك اذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت : قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماح^(٨٩).

أما مجد الدين ابو السعادات (ت ٦٠٦ هـ) فقال: ان العامل في المعطوف قد اختلف فيه وقسمهم إلى ثلاثة اقسام، فالقسم الأول يجعل العامل فيه الفعل الأول بتوسط حرف العطف ويستدل بإجماعهم على جواز: (جاءني زيد وعمرو الظريفان) ونسب هذا الرأي الى سيبويه وجماعة من المحققين^(٩٠).

والقسم الثاني جعل العامل الحرف ونسب الى ابي علي الفارسي كما ذكر ذلك ابن يعيش في شرحه^(٩١).

والأخير من جعل العامل فعل مقدر محذوف غير الأول^(٩٢).

قال ابن الخباز (ت ٦٣٨ هـ) بقول ابو السعادات، وان العامل في المعطوف فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن العامل الأول بتوسط الحرف، والثاني: أن العامل حرف العطف. والثالث: أن العامل محذوف دلّ عليه العامل المذكور^(٩٣).

وفصّل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في اختلاف الآراء في العامل في المعطوف وذكر أنّ سيبويه وجماعة من البصريين ذهبوا الى ان العامل، في المعطوف الأول ، وتمثل بقول: (ضربت زيدا أو عمرا) فزيد وعمرو انتصب بـ (ضربت) والحرف شرك بينهما وذهب ابن السراج الى ان العامل في المعطوف حرف العطف لان الحرف وضع

لينوب عن العامل ويغني عن اعادته ، ففي قول (قام زيدٌ وعمرو) أغنت الواو عن إعادة (قام) وصارت ترفع كما ترفع (قام) وكذلك اذا عطف بها على منصوب، فالواو تنصب، وعلى المجرور فالواو تجر .

ثم قال وذهب ابو علي الفارسي وابن جني الى ان العامل في المعطوف هو الفعل المحذوف بعد الواو، لأن الأصل في قولك: (ضربت زيداً وعمراً) ضربت زيداً وضربت عمراً، فحذف الفعل لدلالة الأول عليه.

وقال ابن يعيش إن الرأي الثالث لا ينفك عن ضعف^(٩٤).

وذكر الشيخ رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) ما ذكره ابن يعيش من اختلاف الآراء في العامل في المعطوف، وان سيبويه اختار الأول: وابو علي الفارسي وابن جني اختاروا الفعل المحذوف المقدر من جنس الاول، وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة، وقال الشيخ ان هذا بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين^(٩٥).

أما الشيخ أبو سعيد بن كيكدي الدمشقي (ت ٧٦١ هـ) فقال في العامل في المعطوف: (وفيه ثلاثة أقوال: أحدها وهو قول سيبويه وجمهور المحققين أن العامل فيه العامل في المعطوف عليه ... وانما عمل الفعل بواسطة الحرف، وحجة هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل المتقدم من رفع ونصب وخفض وجزم.

والقول الثاني ما قاله ابو علي الفارسي وابو الفتح بن جني، أنّ العامل في المعطوف حرف العطف، لأنه إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فلما اغنت الواو عن اعادة الفعل قامت مقامه. وهذا اختيار ابن السراج أيضاً. واعترض الجمهور عليه بأن الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص وحروف العطف غير مختصة فلا تصلح للعمل لأنها تدخل على الاسماء والأفعال.

والقول الثالث ان العامل في المعطوف فعل محذوف مقدر بعد حرف العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه وحرف العطف دال على ذلك المقدر^(٩٦).

وذكر ابن يعيش ان هذا اختيار الفارسي وابن جني^(٩٧).

ثم إن الشيخ أبو سعيد بن كيكدي أختار الرأي الثالث وقال: (وهو الأصح عنهما واختاره أيضا السهيلي في نتائج الفكر واحتج عليه بالقياس والسماع)^(٩٨).

واعترض الجمهور على هذا القول، بأن الأصل عدم تقدير إلا أن يقوم دليل، ولا دليل هنا، وبأن حذف الفعل بعد الحرف إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك يناقض الغرض من حذفه^(٩٩).

واختار ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) رأي سيبويه وقال: (ولاشك أن واو العطف كذلك، لان الأصح من المذاهب أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف)^(١٠٠).

ثم قال: (وأما العامل في المعطوف: ففيه ثلاثة مذاهب، قيل: حروف العطف، وقيل عامل مقدر بعده، وقيل العامل في المعطوف عليه بوساطة الحروف وهو الصحيح)^(١٠١).

وذهب الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) في حاشيته إلى ما ذهب اليه سيبويه وقال (لأن الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله)^(١٠٢).

وذكر الدكتور شوقي ضيف الآراء التي قيلت في العامل في المعطوف وقال: (من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فمثلاً: كلمت محمداً وعلياً، انتصب محمد وعلي جميعاً بـ(كلمتُ)، وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل، أما أبو علي الفارسي

فرأى أن العامل في المعطوف، فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل في مثل: (كلمتُ محمداً وعلياً) ، كلمتُ محمداً وكلمتُ علياً ، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه ، بدليل أنه يجوز إظهاره^(١٠٣).

ثم قال: (وذهب ابن جنبي، إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف)^(١٠٤).

واختار أحمد بن عمر الحازمي، رأي سيبويه في العامل في المعطوف، وقال: (والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وهو الفعل فعلم فيهما معاً، هذا الصحيح من أقوال النحاة)^(١٠٥).

وما يهمننا من هذه الآراء، هو ترجيح ابن العُجّ لرأي سيبويه وجمهور البصريين، من أن العامل في المعطوف هو الأول العامل في المعطوف عليه، ولم يرجح رأي ابن السراج، أو أبو علي الفارسي، أو ابن جنبي، في هذه المسألة للأسباب التي سبق ذكرها.

٢ - (أو) بمعنى الواو

ذهب ابن العُجّ^(١٠٦) مع رأي البصريين في منع أن تكون (أو) بمعنى (الواو)، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها بمعنى الواو، واستدل الكوفيون على رأيهم بثلاث آيات قرآنية وستة أبيات وهي: قوله تعالى: (وَلَا تُطْع مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (الانسان: ٢٣) وقوله: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات: ١٤٧) وقوله: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) (البقرة ١٩).

والأبيات الشعرية قوله

فَلَوْ أَنَّ الْبَكَاءَ يُرَدُّ مَيِّتاً
عَلَى الْمَرْءِينَ إِذْ قُتِلَا جَمِيعاً
وَقَوْلُهُ:

بَكَيتُ عَلَى بَجِيرٍ أَوْ عَفَاقٍ

لشأنهما بشجؤٍ واشتياقٍ (١٠٧)

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

هَلْ إِنَّا إِلَّا مِنْ رِبْعِيَّةٍ أَوْ مَضْرُ (١٠٨)

وَقَوْلُهُ:

حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي

أَكْتَأَفُ سَرْجِي أَوْ عَنَانُ لَجَامِي (١٠٩)

وَقَوْلُهُ:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَبِّي فَاجِرٌ

لنَفْسِي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُها (١١٠)

وَقَوْلُ جَرِيرٍ:

نَالَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ (١١١)

وَقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَا يُسْرِخُوا نَعْمًا

أَوْ يُسْرِخُوهُ بِهَا وَاغْبِرْتَ السُّوْحُ (١١٢)

ثم قال ابن العلي: (ومنع البصريون وتأولوا ذلك، أما الآية الأولى فعلى التفصيل التقسيم أي لا تطع أحدا منهم، الاثم منهم أو الكفور - أما الآية الثانية فقد أراد ابهام العدد وأما قوله: (أو كصيب)، فهو على التخيير في التشبيه أي: شبهوهم بهذا أو هذا فكل موافق.

أما البيت الأول ففيل: هو على التفصيل ويبعد الأشخاص. لعدم القدر المشترك لإعلى تأويل، وقد حملت كلها على الأبهام، وكذلك الثاني^(١١٣).

وذكر ابن العِجّ لرأي البصريين وتأويلهم للآيات والابيات، يدل على ان ابن العِجّ يرى رأي البصريين في هذا، ويرى منع ان تكون (أو) بمعنى (الواو).

وفي الخصائص قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)^(١١٤): (وذهب قطرب إلى أن (أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة في البحر البسيط:
قالت:

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ^(١١٥)

فقال: معناه: ونصفه، ولعمري إن كذا معناه).

ثم قال: (فأما قول الله سبحانه: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات : ١٤٧) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا في بابها في كونها شكاً ، وذلك ان هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر؛ وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم، هؤلاء مائة ألف أو يزيدون)^(١١٦).

اذن عند ابن جني (او) في هذه الآية الكريمة قد أفادت الشك.

أما ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) فقال: (ذهب الكوفيون الى أن (أو) تكون بمعنى (الواو) وبمعنى (بل). وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل). أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات: ١٤٧) ففيل في التفسير: أنها بمعنى (بل)، اي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو أي يزيدون) ثم انه استشهد بالآيات القرآنية والابيات الشعرية السالفة الذكر، ثم قال:

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) ان تكون لأحد الشئيين على الابهام. بخلاف (الواو) و (بل)، لان الواو معناها الجمع بين الشئيين وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه).

ثم بين ابن الانباري ردَّ البصريين على الكوفيين وقال: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات: ١٤٧) فلا حجة لهم فيه، وذلك من وجهين؛ احدهما: أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى ان الرائي إذا رأهم شك في عدَّتهم لكثرتهم، أي : أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الحق تعالى)(^{١١٧}).

وذكر أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ما ذكره ابن الانباري، في أن (أو) لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) عند البصريين ، وقد أجاز الكوفيون ذلك وذكر حجة الفريقين ، بأنَّ البصريين قالوا ان اصل استعمال كل حرف في موضعه وفيما وضع له لئلا يغضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع، وأحتج الآخرون بأن ذلك قد جاء في القرآن والشعر كثيراً(^{١١٨}).

وقال ابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) ان (او) في قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات: ١٤٧)، بمعنى الإضراب. وفي قول الشاعر: جرير:
نالَ الخِلافةَ أوْ كانتْ له قدرًا كما أتى ربّه موسى على قدرٍ

أفادت (أو) الجمع: أي ان (أو) تقع بمعنى الواو بشرط أمن من اللبس^(١١٩).
وقال المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ان (أو) جاءت بمعنى (الواو) عند أمن اللبس في قول
جرير (نال الخلافة أو كانت له) أي: وكانت.

ثم قال: (وإلى أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) ذهب الأخفش والجرمي واستدلوا بقوله
تعالى: (أو يزيدون) وهو مذهب جماعة من الكوفيين).

ثم قال: (مذهب الجمهور: أن (أو) لأحد الشئيين أو الأشياء، فإذا عطف بها في
الطلب فهي للتخيير أو الإباحة، وإن عطف بها في الخبر فهي للشك أو الإبهام أو
التقسيم)^(١٢٠).

أما ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) فقد استنكر مجي (أو) بمعنى (الواو) وقال: (ومن الغريب
أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو)^(١٢١).

وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في شرحه: (قد تستعمل أو بمعنى الواو عند أمن اللبس
واستشهد بقول جرير: نال الخلافة أو كانت له قدرًا)^(١٢٢).

وناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) يؤكد ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: (والشيخ قد
اعترف بأن (أو) ها هنا بمعنى الواو)^(١٢٣).

واختار الناظر معنى (أو) انما هي لأحد الشئيين او الأشياء، وقال إن المعاني البقية
تستفاد بقرائن الكلام الذي هو فيه، وقد يصحبها الإبهام والشك والتنوع في الخبر
وكذلك يصحبها التخيير والإباحة في الاقتضاء^(١٢٤).

والأشموني (ت ٩٠٠ هـ) قال في شرحه ربما جاءت (أو) بمعنى (الواو) إذا أمن
اللبس^(١٢٥)، واستشهد بقول عمرو بن معد يكرب:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مت بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(١٢٦)

الشاهد في قوله: (أو سافع) جاء (أو) بمعنى (الواو).

واستنادا الى ما سبق فإننا نلاحظ ان هناك رأيين في مجيء (أو) بمعنى (الواو)، الرأي الاول الممانع وهم جمهور البصريين وعلى هذا الرأي سار كل من ابن جني وابن الانباري وابن العلج وابن هشام وناظر الجيش، أما الفريق الثاني وهم المجوزون فهم الكوفيون ومعهم قطرب وابن الصائغ والمرادي والأخفش والجرمي وابن المالك وابن عقيل والاشموني.

والباحث يؤيد ما ذهب اليه البصريون وابن العلج، لأن الأصل في كل حرف، أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى آخر، فتمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل.

٣- (ذا) بمعنى (الذي):

اختيار ابن العلج^(١٢٧) للرأي القائل إن (ذا) بمعنى (الذي) مع (ما) خاصة ، وهو قول سيبويه^(١٢٨) واستدل بقوله:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول
وباطل^(١٢٩)

وقال: لو كانت (ماذا) اسم واحد لنصب (أنحبا)؛ لأنه بدل منه، وهو منصوب وقد رفعه، فدل على أن (ما) غير مركبة مع (ذا)^(١٣٠).

وذكر ابن العلج شاهد الكوفيين، وأسماهم (البغداديون) في معظم أجزاء كتابه وقال :
البغداديون ينشدون^(١٣١):

عَدَسٌ ما لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
نَجْوَتِ وهذا تحمليْنِ طَلِيْقٌ^(١٣٢)

ويون انّ (ذا) بمعنى (الذي) مع الهاء كما هي مع (ما) و(تحمليْنِ) صلته.

ثم يورد ابن العلج وجهين لا تكون فيهما موصولة:

أحدهما: ان تكون (تحميلين) صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجل تحميلين، أي تحميلينه.

والآخر: أن تكون صفة لـ (طليق) تقدمت عليه فصارت حالاً.

وقال أبو سعيد السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) في شرحه للكتاب: (قال سيبويه: أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولهم: ماذا رأيت؟ فتقول متاع حسن) ثم أورد قول لبيد: (ألا تسألان المرء ماذا يحاول ...) (وقال أراد : ما الذي يحاول والشاهد فيه انه رفع (أنحُبُ) وجعله استفهاماً مفسراً لقوله: ماذا يحاولو (ذا يحاول) مرفوع لأنه خبر (ما) ومعناه : أي شيء الذي يحاول. ولو كانت (ذا) مع (ما) كشيء واحد، لكان (ماذا) منصوباً بـ(يحاول) وكان قوله (أنحُبُ) منصوباً لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه، وكان المعطوف عليه منصوباً وهو قوله (أنحُبُ فيقضى أم ضلالاً وباطلاً)^(١٣٣).

أما الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فقال: [ولم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم ماذا، وقد اثبتته الكوفيون وانشدوا: (عدس ما لعباد عليك إمارة....)].

أي والذي تحميلينه طليق، وهذا شاذ عند البصريين، وذكر سيبويه في ماذا صنعت بالرفع أحدهما ان يكون بمعنى أي شيء الذي صنعته وجوابه حسن بالرفع وانشد للبيد: (ألا تسألان المرء ماذا يحاول) والثاني ان يكون ماذا كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل أي شيء صنعت وجوابه بالنصب وقرئ قوله تعالى: (ماذا ينفقون قل العفو) بالرفع والنصب^[١٣٤].

وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): [فأما (ذا) من قولك: (ماذا صنعت) فهي على وجهين: ان تكون (ما) استفهامية وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء و(ذا) خبره

وهي بمعنى (الذي) وما بعدها من الفعل والفاعل صلته والعائد محذوف تقديره: صنعته.

والثاني: ان تجعل (ما) و(ذا) جميعاً بمنزلة (ما) وحدها وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة. وتكون (ما) مع (ذا) في موضع نصب بـ(صنعت) ويكون جواب الأول مرفوعاً، وجواب الثاني منصوباً لأن الجواب بدل من السؤال. قال الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقرة: ٢١٩) قرئ برفع (العفو) ونصبه^(١٣٥).

فالرفع على ان يكون (ذا) بمعنى (الذي) والمعنى ما الذي ينفقونه، ثم أورد قول لبيد: (ألا تسألان المرء ماذا يحاول) وقال: (والنصب على تركيب (ما) و(ذا) وجعلهما معاً كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما)^(١٣٦).

قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): وفي (ماذا صنعت؟) وجهان، احدهما: (ما الذي) وجوابه رفع، والآخر (أي شيء) وجوابه النصب^(١٣٧).

يريد: إذا جعلت (ذا) بمعنى (الذي) رفعت الجواب لأن (صنعت) صلة (الذي) فلم يبق له سبيل الى العمل في (ما) الاستفهامية، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيئاً منها، فلا يتقدم معمولها^(١٣٨).

ولا بد للموصول في صلته من عائد والعائد هنا ضمير محذوف، فموضع (ما) رفع، وجوابه مرفوع، ليطابق الجواب السؤال.

فاذا قلت (ماذا صنعت؟) فجوابه (خير) بالرفع. إذا جعلت (ذا) موصولة. والرفع في الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو خير) ويجوز النصب، لكن الرفع أولى لما ذكرنا من المطابقة بين الجواب والسؤال.

والوجه الآخر ان يجعل (ما) و(ذا) بمنزلة الاسم الواحد كأنه قد ركب احدى الكلمتين مع الأخرى، فيكون الفعل المذكور بعد (ماذا) مُسلط على (ما) فيكون في موضع

نصب —(صنعت) ويكون جوابه منصوباً، كما تقول (ما أكلت؟) فتقول في الجواب (خبزاً) أي: أكلتُ خبزاً. والنصب أولى لمطابقة الجواب للسؤال، ويجوز الرفع^(١٣٩).

ولذلك قالوا في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْطِيرِ الْأُولِينَ) (النحل: ٢٤) بالرفع ولم يقرأ بالنصب، قالوا: لأن النصب يقتضي تقدير (أنزل). ولو أقرتوا بأنه أنزل اساطير الأولين كان منهم ايماناً وانما قالوه بالرفع، لأنه مقدر باضمار مبتدأ، أي: هو أساطيرُ الأولين).

وجاء الوجهان في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقرة: ٢١٩) بالنصب والرفع. ولا معارض لاحدهما يُوجب المنع والله اعلم^(١٤٠).

والرفع قراءة أبو عمرو، ومن رفع (العفو) جعل (ذا) منفصلة من (ما) فيكون بمعنى (الذي) فكأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون العفو، فيرفعه بخبر الابتداء، لأنه جعل الجواب من حيث سألوا.

وحجة من نصب، انه جعل (ماذا) كلمة واحدة، ونصب (العفو) بقوله: ينفقون، كأنه قال: ينفقون العفو^(١٤١).

وقال الدكتور شوقي ضيف^(١٤٢) انّ ثعلباً لم يترك بيتاً شاذاً من معاني القرآن للفراء الا انشده في كتابه وكأنه شارح لما أجمله الفراء من آراء نحوية، ومن ذلك اننا نجد الفراء في الاية الكريمة (يسألون ماذا ينفقون قل العفو) يدلي برأيين:

الأول: ان تكون (ماذا) كلمة واحدة، بمعنى (أي شيء) وهي لذلك تكون مفعولاً به لـ(ينفقون) لان اسم الاستفهام يعمل فيه ما بعده.

الثاني: ان تكون (ذا) بمعنى (الذي)، أي: ما الذي ينفقون، و(ذا) تكون خبراً لـ(ما) و(ينفقون) صلتها. ثم يقف عند (قل العفو) فيقول وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو^(١٤٣).

واستخلاصاً لما سبق فقد رجح ابن العلقم الرأي البصري لأن (ما) للإبهام وعندما دخلت إلى الاستفهام صارت في غاية الإبهام، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها^(١٤٤).

٤ - (حتى) المعترضة:

يرى ابن العلقم ان جعلت (حتى) معترضة بعد الاسماء وقبل الفعل الذي عليه نسقت، فقلت: القوم حتى عبد الله قاموا، والقوم حتى عبد الله قيام، فلك الجر على ما تقدم والعطف، والأحسن الجر. فرجح الجر معللاً انه لما خالف وضعه فتقدم على ما هو متأخر عنه ضعفت النسق لتأخر الفعل عن المنسوق عليه لفظاً أو معنى. أن كان اسماً فترجح الجر^(١٤٥). ونقل ذلك ايضاً عن الفراء^(١٤٦). واستدل بقول الشاعر:

كَأَنَّ النَّاسَ حِينَ تَمُرُّ حَتَّى عَوَاتِقَ لَمْ تَكُنْ تَدْعُ الْحَجَالَ
قِيَاماً يَنْظُرُونَ إِلَى بِلَالٍ رِفَاقُ الْحَجِّ تَنْتَظِرُ الْهَلَالَ^(١٤٧)

فان شئت نصبت عطفاً على الناس، وادخلتها تحت كأن، وان شئت خفضت حين تقدمت عن موضعها، ولأن الأصل: ينظرون إلى بلال حتى عواتق وان شئت رفعت لأنه متأخر، وان كان متقدماً.

٥ - مجيء (بل) عاطفة:

اختار ابن العلقم مذهب سيبويه في مجيء (بل) عاطفة ان كان بعدها مفرد وقبلها نفي نحو (ما قام زيد بل عمرو) فيتحقق النفي للأول، وتوجب الفعل للمعطوف كالأول بمنزلة (لكن)^(١٤٨)، وذهب المبرد إلى انها توجب النفي للثاني، وتزيله عن المعطوف عليه بمنزلة (بل) في الإيجاب^(١٤٩)، وجوز مذهب سيبويه فرأى ان الاضراب نفي، ونفي النفي إثبات، فكانت قلت في قولك: (ما قام زيد بل عمرو)، (قام زيد بل عمرو)

والمبرد جعل (بل) نائبة عما قام، كما تكون الواو في قولك: (ما قام زيدٌ وعمروٌ) فكأنك اضربت عن النفي الاول، وحكمت بالنفي الثاني كما كان في الإيجاب. اضربت عن غيباب الأول، وحكمت به للثاني، فكان المعنى على هذا: (قام زيدٌ بل ما قام عمرو). ثم قال: ومذهب سيوييه أقوى، معللاً ذلك لوجهين: احدهما: أنّ (بل) ضعيفة فلا تنوب عن الفعل المنفي، وإنما كان في الواو، لانها دالة على الجمع. وايضاً فهي محمولة على (لكن) ولا تضرُ في (لكن) وايضاً فان المعنى يصير بها ايجاباً فلا تنوب إذن عن نفي، لان المعنى منقلب عنه^(١٥٠).

الخاتمة

ومن الواضح أن التباين في آراء النحاة في مسألة ما، ينشأ عن الاختلاف في فهم المعنى، فإذا استطاع النحوي الفهم الصحيح لمعنى المسألة، أمكنه ذلك الترجيح الصحيح لها، وهنا تكمن أهمية الترجيح للمسائل النحوية. وقيمة الترجيح تتجلى في تصويب آراء النحاة مستنداً فيها النحوي إلى قواعد النحو وأصوله والأدلة النقلية والعقلية. وابن العجّ - رحمه الله - هو أحد هؤلاء النحويين الذين أكثروا من الترجمات في مصنفه - كتاب البسيط - وفي اختياراته لما هو أصوب محتجاً بذلك بالأدلة النقلية والعقلية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعرهم ونثرهم ، وشواهد نحاة المدارس النحوية المختلفة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين وغيرهم.

فنزاه يسرد الآراء، ويختار ويرجح ويناقش ويصوب ما يراه مناسباً وقناعته النحوية، فلا يرجح إلا بدليل، سواء كان سماعياً أو قياسياً، ويرد على المخالف من أي مدرسة كان، ولا يخالف أو يرجح تحاملاً أو تقليداً، وإنما لقناعات سابقة قويت عنده بالأدلة الراسخة، فيرجح ما يراه مناسباً، وقد أضفى عليها شخصيته العلمية، المتصف بالوسطية في ترجيح الآراء بين المذاهب النحوية المتعددة.

إلا أن ترجيحه لآراء البصريين أكثر وخاصة رأي إمام النحو سيبويه، وإن قيمة الترجيح تتجلى في تصويب آراء النحاة مستنداً فيها إلى قواعد النحو وأصوله وأدلته العقلية والنقلية من الشواهد الشعرية والنثرية، مما جعل ترجيحاته ذات مغزى علمي بعيد عن الأهواء والتعصب، فنراه ينقل عن علماء النحو كافة، وإن الكثير من الآراء يسوقها بشكل مجمل، تعينه في ذلك ثقافته العالية ودربته وإطلاعه على المتون النحوية المختلفة للكثير من علماء المشرق والمغرب، ونظرة ذلك العالم المتبحر في أمات الكتب النحوية واللغوية.

الهوامش:

- (١) لمع الأدلة: ٨١
- (٢) الاقتراح: ٧٤
- (٣) الاقتراح: ١٠٩
- (٤) ينظر في أصول النحو: ١٩
- (٥) ينظر الصاحب: ٢٨
- (٦) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٣٤
- (٧) ينظر في أصول النحو: ٦٢،٦٥
- (٨) ينظر الأصول: ١٠٤
- (٩) لمع الأدلة: ٩٣
- (١٠) لمع الأدلة: ٩٣
- (١١) ينظر الاغراب في جدل الاعراب: ٤٥

- (١٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين: ٣١
(١٣) الكتاب: ٤٠٠/٣
(١٤) ينظر الخصائص: ٨٧/٢
(١٥) ينظر لمع الأدلة: ٩٥
(١٦) ينظر الاقتراح: ٢٠٣
(١٧) المصدر نفسه: ٢٠٨
(١٨) المصدر نفسه: ٢٠٨
(١٩) ينظر الاقتراح: ٢٠٩ ، وفي أصول النحو للافغاني: ١٠٨
(٢٠) ينظر الاقتراح: ٢١٦ ، وفي أصول النحو للافغاني: ١٠٩
(٢١) ينظر الاقتراح: ٢١٥ ، وفي أصول النحو للافغاني: ١٠٩
(٢٢) ينظر أصول التفكير النحوي: ٩٥
(٢٣) الخصائص: ٤٣١/١
(٢٤) ينظر أصول التفكير النحوي: ١١٤ ، ١١٥
(٢٥) ينظر أصول التفكير النحوي: ١٠٨
(٢٦) لمع الأدلة: ١٠٥
(٢٧) ينظر أصول النحو عند ابن مالك: ١٦٢ ، ١٦٣
(٢٨) ينظر لمع الأدلة ١٠٧
(٢٩) ينظر الخصائص: ٢٤٩/١
(٣٠) ينظر لمع الأدلة: ٩٣
(٣١) ينظر الاقتراح: ٢٠٨
(٣٢) ينظر الأصول عند ابن مالك ١٦٦
(٣٣) ينظر لمع الأدلة: ١١٠
(٣٤) ينظر أصول التفكير النحوي: ١١١
(٣٥) الخصائص: ٢٤٧/١
(٣٦) ينظر الاقتراح: ١٨٧
(٣٧) المصدر نفسه: ١٩٣
(٣٨) الانصاف: ٥٤٩/٢
(٣٩) ينظر الايضاح في علل النحو: ٦٤ ، ٦٥

- (٤٠) ينظر الايضاح للزجاجي: ٦٦
- (٤١) ينظر الاقتراح: ٢٥٦
- (٤٢) المصدر نفسه: ٢٥٧ ، ٢٦٥
- (٤٣) الخصائص: ٢١٨/١
- (٤٤) ينظر الاقتراح: ٢٥٩
- (٤٥) الاقتراح: ٣٣٦ - ٣٣٧
- (٤٦) جدل الاعراب: ٥٨
- (٤٧) ينظر: جدل الاعراب: ٤٦
- (٤٨) ينظر لمع الأدلة: ١٤١
- (٤٩) المصدر نفسه: ١٤١
- (٥٠) المصدر نفسه: ١٤٢
- (٥١) ينظر الاقتراح: ٣٧٦
- (٥٢) ينظر الأصول لتمام حسان: ٦٢
- (٥٣) المصدر نفسه: ١٠٧
- (٥٤) ينظر الشاهد واصول النحو في تاب سيبويه: ٤٦٤
- (٥٥) لمع الأدلة: ١٢٧
- (٥٦) ينظر الاقتراح: ٣٨٠ ، ٣٨١
- (٥٧) المصدر نفسه: ٣٨١ ، ٣٩٥
- (٥٨) ينظر الأصول لتمام حسان ١٨٤ - ١٨٥
- (٥٩) ينظر المصدر نفسه: ١٨٤
- (٦٠) البحر المحيط: ٤٢٠/٩
- (٦١) طبقات النحاة واللغويين: ٢٠١
- (٦٢) ينظر معجم العين: ٢٢٨/١
- (٦٣) الصحاح: ٣٣٠/١
- (٦٤) حاشية انباه الرواة: ٣٣٤/٢ : وقال الدكتور حسن موسى الشاعر: هذا النص إشارة واضحة الى ان ابن العليج كان من طبقة ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) وغيره من تلامذة الشلوبيين. (الكشف عن صاحب البسيط: ١٥٠)
- (٦٥) ينظر مقالة/ابن العليج وكتابه البسيط/ د. محمد حسن عواد

- (٦٦) ابن العُجّ وكتابه البسيط للدكتور حمد حسن عواد - مجلة جمع اللغة العربية
(٦٧) البحر المحيط: ٤٢٠/٩
(٦٨) التكملة: ١٦٠/٣
(٦٩) عنوان الدراية: ٣١٨
(٧٠) البسيط: ٤٥٣/٣
(٧١) المصدر نفسه: ٨٥٦
(٧٢) تمهيد القواعد: ٢٩١٥/٥
(٧٣) ينظر البسيط: ٣٦، ٣٥ / ٢
(٧٤) التذييل والتكميل: ١١٧/١ ، ١٥٦ ، ١٧٨ ، ، والارتشاف: ٢٥٥/١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ،
(٧٥) الجنى الداني: ٤٤٩ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨ ،
(٧٦) مغنى اللبيب: ٨٠٨
(٧٧) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠٥/١ ، ١٤٤/٢
(٧٨) ألفية ابن مالك: ١٠١/٢
(٧٩) البرهان: ٣٦٤/٢
(٨٠) التصريح: ٩/١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٧٧/٢ ، ٩٠ ، ٢٣٩
(٨١) همع الهوامع: ١٧٤/١ ، ٢٦٢ ، ٣٣٢ ، ٤٧٢ ، ٥٦٦ ، ١٩/٢ ، ١١١ ، ٣١٥ ، ٣٤٩
(٨٢) الأشباه والنظائر: ٧/٤
(٨٣) المصدر نفسه: ٣٦/١
(٨٤) شرح الأشموني: ٤٠٠
(٨٥) الأشباه والنظائر: ٧/٤
(٨٦) البسيط: ٢٠٨/٢
(٨٧) ينظر المسائل البصريات: ٢٠١/١
(٨٨) الخصائص: ٤٢٨/٢
(٨٩) نتائج الفكر: ١٩٥
(٩٠) البديع في علم العربية: ٣٦٩/١
(٩١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٣ ، ٢٧٨/٢
(٩٢) البديع في علم العربية: ٣٦٩/١

- (٩٣) ينظر توجيه اللع: ٢٨٤
- (٩٤) ينظر شرح المفصل: ٤/٥
- (٩٥) ينظر شرح الرضي: ٢٨١/٢
- (٩٦) الفصول المفيدة: ٥٧/١-٥٨
- (٩٧) شرح المفصل: ٤/٥
- (٩٨) الفصول المفيدة: ٥٩/١ ، نتائج الفكر: ١٩٥
- (٩٩) المصدر السابق: ٦٠/١
- (١٠٠) تمهيد القواعد: ٢٠٥٧/٤
- (١٠١) المصدر نفسه: ٣٢٧٨/٧
- (١٠٢) حاشية الصبان: ٣٠/١
- (١٠٣) المدارس النحوية: ٢٦١. ابن يعيش: ٨/٨٩ ، شرح الرضي: ١/١١٩ ، ٢٧٧
- (١٠٤) المدارس النحوية: ٢٧٣ ، الخصائص: ٣٨٧/٢
- (١٠٥) فتح رب البرية: ٤٦٢/١
- (١٠٦) ينظر البسيط: ٣٤٤/٢ ، الازهية: ١١٧ ، الانصاف: ٤٧٨/٢ ، مصابيح المغاني: ١٤٨
- (١٠٧) من البحر الوافر البيت لمتهم بن نويرة اليربوعي الاضداد: ٢٨٠ ، الصحاح: ٤/١٥٢٦ ، الازهية: ١١٦
- (١٠٨) الشاعر لييد بن ربيعة ديوانه: ٢١٣ ، الازهية: ١١٧ ، التبصرة والتذكرة: ١/١٣٢ ، خزانة الادب: ٦٨/١١
- (١٠٩) الشاعر قطري بن الفجاءة من شعراء الخوارج ، انظر الحماسة لابي تمام: ٨٧/١ ، شرح التسهيل: ٣/٣٦٤ ، ارتشاف الضر: ٤/١٩٩٠ ، المساعد: ٢/٤٥٨ ، تمهيد القواعد: ٧/٣٤٥٣
- (١١٠) توبة بن حميد الخفاجي انظر تفسير الطبري: ١/١٤٩ ، الامالي للقالبي: ١/٨٨ ، المغني: ٦٥/١
- (١١١) ديوان جرير: ١/٤١٦ ، الاضداد: ٢٧٩ ، الازهية: ١١٤ ، أمالي ابن الشجري: ٣/٧٤ ، شرح ابيات المغني: ٢/٢٦
- (١١٢) ابو دؤيب الهذلي: شرح ديوان الهذليين: ١/١٢٢ ، شرح المقدمة الجزولية: ١/٢٧٨ ، الدرر المصون: ٩/٢٤٠
- (١١٣) انظر البسيط: ٢/٣٤٤
- (١١٤) انظر الخصائص: ٢/٤٦٢

(١١٥) انظر الخزانة: ٢٩٧/٤ ، ومن شواهد الكتاب: ٢٨٢/١ ، ابن يعيش: ٥٨/٨ ، مغني اللبيب:

٩٣

(١١٦) انظر الخصائص: ٤٦٤/٢

(١١٧) انظر الانصاف: ٣٩١/٢-٣٩٣

(١١٨) ينظر اللباب في علل البناء والاعراب: ٤٢٤/١-٤٢٥

(١١٩) ينظر للمحة بشرح الملحّة: ٦٩٥/٢ ، والبيت سبق تخرجه ديوانه: ٤١٦/١

(١٢٠) انظر توضيح المقاصد: ١٠١٣/٢

(١٢١) انظر مغني اللبيب: ٩٤/١

(١٢٢) شرح ابن عقيل: ٢٣٣/٣

(١٢٣) تمهيد القواعد: ١٢٤٩/٣

(١٢٤) نفس المصدر: ٣٤٦٥/٧

(١٢٥) ينظر شرح الاشموني: ٣٧٩/٢

(١٢٦) ديوان عمرو بن معد يكرب: ١٤٥ ، شرح التصريح: ١٤٦/٢ ، شرح شواهد المغني:

٢٠٠/١ ، المقاصد النحوية: ١٤٦/٤

(١٢٧) ينظر البسيط: ٣٥١/١

(١٢٨) الكتاب: ٤٠٤/١

(١٢٩) بيت من البحر الطويل: للبيد بن ربيعة العامري ، انظر ديوانه: ٢٥٤ ، الكتاب: ٤٠٥/١ ،

معاني القرآن للغراء: ١٣٩/١ ، ايضاح الشعر: ٤٢٥ ، المغني: ٣٩٥ ، الخزانة: ١٤٥/٦

(١٣٠) انظر ايضاح الشعر: ٤٢٣-٤٢٥

(١٣١) ينظر البسيط: ٣٥٠/١ ، واسماهم الكوفيين لنفس الشاهد في صفحة: ٢٧٥

(١٣٢) بيت من البحر الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري. ديوانه: ١٧٠ ، انظر ايضاح الشعر: ٤٢٣

، المحتسب: ٩٤/٢ ، شرح المفصل: ٧٩/٤ / امانى ابن الشجري: ٤٤٣/٢ ، الانصاف: ٧١٧/٢

، تذكرة النحاة: ٢٠ ، تخلص الشواهد: ١٥٠ ، المغني: ٦٠٢ ، الخزانة: ٤١/٦

(١٣٣) شرح ابيات سيبويه: ٥٤/٢

(١٣٤) انظر المفصل: ١٩٠/١-١٩١

(١٣٥) قراءة النصب هي المثبتة. وقرأ بالرفع أبو عمرو والحسن وابن ابي اسحاق وغيرهم ، انظر

البحر المحيط: ١٥٩/٢ ، تفسير الطبري: ٣٤٦-٣٤٧/٤ ، الكشاف: ١٣٣/١ ، النشر في القراءات

العشر: ٢٢٧/٢ ، معجم القراءات: ١٦٩/١

- (١٣٦) شرح المفصل: ٣٨٧/٢
- (١٣٧) انظر الكافية في علم النحو: ٣٥
- (١٣٨) انظر شرح الكافية الشافية: ٣٠٨/١
- (١٣٩) المصدر السابق: ٣٠٨/١ ، العدة في إعراب العمدة: ٦١٢/١
- (١٤٠) انظر تفسير القرطبي: ٦١/٣ ، البحر المحيط: ٤٠٨/٢ ، العدة في إعراب العمدة: ٦١٢/١
- قراءة الجماعة بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع بالابتداء.
- (١٤١) الحجة في القراءات لابن خالويه: ٩٦
- (١٤٢) المدارس النحوية: ٢٣٤/١
- (١٤٣) معاني القرآن: ١٣٨
- (١٤٤) ينظر التذييل: ٤٣/٣
- (١٤٥) انظر البسيط: ٢٩٩/٢
- (١٤٦) انظر ارتشاف الضرب: ٢٠٠١/٤
- (١٤٧) ذو الرمة غيلان بن عقبة المري قصيدة من البحر الوافر ، الديوان: ١٥٣٩/٣ ، الموشح: ٢٣٦ ، الحماسة البصرية: ٢١٦/١ ، اللامع العريزي: ٨٧٧/٢ ، خزانة الادب: ٣٩٢/٩
- (١٤٨) ينظر الكتاب: ٢١٦/١
- (١٤٩) انظر المقتضب: ١٥٠/١ ، ٢٨٩/٣ ، شرح المفصل: ١٠٥/٨ ، رصف المباني: ٢٣١ ، الجنى الداني: ٢٥٤
- (١٥٠) انظر البسيط: ٣٨٣،٣٨٤/٢

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة ، د. رمضان عبد الثواب ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٢- الازهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (٤١٥ هـ) ، تحقيق: د. عبد المعين الملوحى ، دار المعارف - دمشق ، ١٤٠٢ هـ ، منشورات مجمع اللغة العربية في دمشق.
- ٣- الاشباه والنظائر ، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق الأستاذ عبد الإله نيهان ، ط١ ، ١٩٨٥ ، مجمع اللغة العربية - دمشق.

- ٤-الأضداد، لابي علي محمد بن المستنير قطرب، تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١ ، دار العلوم للطباعة ، الرياض ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٥-امالي ابن الشجري ، لابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٦-امالي القالي، لابي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، ورتبها: محمد عبد الجواد الاصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢ ، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م
- ٧-انباه الرواة على انباه النحاة: جمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف الققطي (ت ٦٢٤ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ هـ ، دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٨-إيضاح الشعر، لابي علي الحسن بن احمد الفارسي (. ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: أ.د. حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، دمشق.
- ٩-البحر المحيط: لابي حيان محمد بن يوسف الاندلسي النحوي (ت ٧٤٥ هـ)، عناية: عرفان العشا حسونة ، ١٤١٢ هـ ، دار الفكر بيروت.
- ١٠-البدیع في علم العربية ، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: فتحي احمد علي الدين، جامعة ام القرى، مكة المكرمة - ط١ ، ١٤٢٠هـ.
- ١١-البسيط في النحو: لابي عبد الله ضياء الدين محمد بن علي ابن العجّ الاشبيلي، تحقيق: د/صالح بن حسين العايد ، ط٢ ، سنة ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ١٢-البسيط في النحو: لابي عبد الله ضياء الدين محمد بن علي ابن العجّ الاشبيلي، تحقيق: د/تركي بن سهوبن نزال العتيبي ، ط١ ، سنة ١٤٤٢ هـ ، ٢٠٢١ م ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ١٣-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن ابي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- ١٤-التاريخ الاندلسي، د.عبد الرحمن علي الحجي ، ط٢ ، ١٩٨١م ، دار القلم - دمشق
- ١٥-تذكرة النحاة، لابي حيان محمد بن يوسف الاندلسي النحوي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن ط١ ، مؤسسة الرسالة بيروت.

- ١٦- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م ، مطبعة دار كنوز إشبيلية.
- ١٧- تفسير الطبري، المسمى ب(جامع البيان في تأويل القرآن)، لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ط١ ، ١٤١٢ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨- التكملة لكتاب الصلوة ، لابي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الآبار (ت ٦٥٨ هـ) حققه د. عبد السلام الهراس ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، دار الفكر للطباعة - لبنان.
- ١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن احمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، تحقيق د. علي محمد فاخر وأخرون ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ ، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة - مصر .
- ٢٠- توجيه اللمع، لاحمد بن الحسين الخباز (ت٦٣٨هـ)، تحقيق: د. فائز زكي محمد دياب ، ط٢ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار السلام للطباعة - مصر.
- ٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابي محمد بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م ، دار الفكر العربي.
- ٢٢- الجنى الداني في حروف المعاني، لابي محمد بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لابي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ط١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤- الحجة في القراءات السبع ، لابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط٣ ، سنة ١٣٩٩ هـ ، دار الشروق ، بيروت.
- ٢٥- الحماسة البصرية، صدر البين علي بن ابي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م.
- ٢٦- الحماسة، لابي تمام الطائي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، ط١ ، دار الهلال - الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٢٧- خزنة الادب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمرو البغدادي (١٠٩٣ هـ) ، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، مكتبة الخانجي - القاهرة.

- ٢٨- الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت.
- ٢٩- الدر المصون ، لاحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، دار القلم ، دمشق.
- ٣٠- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق: د. نعمان بن محمد أمين طه ، ط٣ ، دار المعارف - القاهرة.
- ٣١- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، مطبعة طربين - دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٣٢- ديوان عمرو بن معد يكرب، تحقيق: مطاع الطرابيشي ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ٣٣- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لابي عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامري (ت ٤١ هـ)، اعتنى به حمد وطماس ، ط١ ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، دار المعرفة.
- ٣٤- ديوان يزيد مفرغ الحميري، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، سنة ١٣٩٥هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٥- رصف المباني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق: أحمد الخراط ، ط١ ، ١٣٩٥م /١٩٧٥م ، مطبعة زيد بن ثابت، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٣٦- شذا العرف في فن الصرف، لاحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد - الرياض.
- ٣٧- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، تحقيق: د. محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، ١٩٨٥م ، دار الفكر - دمشق.
- ٣٨- شرح ابیات سيبويه، لابي محمد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٣٩- شرح أبيات مغنى اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقات، ط١ ، ١٤١٤هـ ، دار المأمون للتراث - بيروت.
- ٤٠- شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق: عبد الستار احمد فراج مطبعة المدني ، القاهرة.
- ٤١- شرح الازهرية، خالد بن عبد الله بن ابي بكر محمد الازهري (ت ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق - القاهرة.

- ٤٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لابي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٣- شرح التسهيل للمراي، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عبيد، مكتبة الايمان المنصورة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤٤- شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ)، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤٥- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: ا.د. يوسف حسن عمر جامعة قار يونس - ليبيا.
- ٤٦- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٤٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لابي علي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، ط ١، ١٤١٣هـ - مكتبة الرشد - الرياض.
- ٤٨- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، مكتبة الثقافة الدينية.
- ٤٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٥٠- ضياء السالك الى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٥١- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبه الأسدي، تحقيق: د/محسن عياض، ط ٢، سنة ١٩٧٤م، مطبعة النعمان - النجف الاشرف.
- ٥٢- العدة في إعراب العمدة، لابي محمد عبد الله بن فرحون (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الامام البخاري - الدوحة - ط ١.
- ٥٣- العصر الاندلسي (تاريخ العرب في بلاد الاندلس)، البروفيسور محمد حسن العيدروس، ط ١، سنة ٢٠١٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- ٥٤- عنوان الدراية فيهن عرف من العلماء في المائة السابعة بجاية، احمد بن احمد بن عبد الله بن محمد ، أبو العباس الغيريني (ت ٧١٤ هـ) ، تحقيق د. عادل نويهض ، ط٢ ، ١٩٧٩م ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت.
- ٥٥- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، احمد بن ماعد الحازمي، مكتبة الاسدي ، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠م.
- ٥٦- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكي الدمشقي ، دار البشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٠م، تحقيق: د. حسن موسى لشاعر.
- ٥٧- القراءات واثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الازهرية - القاهرة، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥٨- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر المصري (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د.صاحب عبد العظيم الشاعر، مكتبة الاداب - القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠م.
- ٥٩- الكتاب ، لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٣٩٧هـ ، الهيئة العصرية العامة للكتب.
- ٦٠- الكتاب ، لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ٦١- كتاب العين، ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
- ٦٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط٣ ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العربي - بيروت.
- ٦٣- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المشهور بأسم الحاج خليفة (ت ١٠٦٧م) ، مكتبة المثنى وكذلك دار احياء التراث العربي.
- ٦٤- الكليات، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٦٥- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لابي العلاء احمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ٦٦- اللباب في علل البناء والإعراب ، لابي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق: د. عبد إله النبهان ، دار الفكر - دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م.

- ٦٧- **اللمحة في شرح الملحّة**، لابي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة السعودية.
- ٦٨- **المتحسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م ، لمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٦٩- **المحكم والمحيط الاعظم** ، ابو الحسن علي بن أسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٧٠- **المدارس النحوية**، د. خديجة الحديثي، ط ٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩٠ م.
- ٧١- **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ)، دار المعارف - القاهرة
- ٧٢- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، جامعة ام القرى.
- ٧٣- **المسائل البصريات** ، لابي علي الفارسي (ت ٢٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر احمد محمد احمد، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٧٤- **مصابيح المعاني في حروف المعاني**، لابن نور الدين محمد بن علي الموزعي ، تحقيق: د. عايش بن نافع العمري، ط ١ ، دار المنار ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م.
- ٧٥- **معاني القرآن**، لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، ط ٢ ، سنة ١٩٨٠ م ، عالم الكتب - بيروت.
- ٧٦- **المعجب في تلخيص اخبار المغرب**، عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧ هـ)، صححه محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط ١ ، سنة ١٩٤٩ م ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- ٧٧- **معجم التعريفات** ، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة.
- ٧٨- **معجم مقاييس اللغة** ، احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، دار الفكر للنشر.
- ٧٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعراب** ، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ط ١ ، ١٩٨٥ ، دار الفكر دمشق

- ٨٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تحقيق: محمد بن ابراهيم البنا واخرون، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي - جامعة ام القرى.
- ٨١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام - القاهرة ، ط١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٨٢- المقتضب، لابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب - بيروت.
- ٨٣- الموشح: للمرزباني، تحقيق: محمد علي البجاوي ، دار النهضة - مصر - القاهرة ، ١٣٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٨٤- نتائج الفكر في النحو ، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق: د. محمد ابراهيم البنا ، ط١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٨٥- النحو الوافي، د.عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ) ، ط١٥ ، دار المعارف.
- ٨٦- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري - صححه: علي محمد الضباع.
- ٨٧- النشر في القراءات العشر، لابي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري)، (ت ٨٣٣ هـ)، صححه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
- ٨٨- اصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم ، ط:١ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.
- ٨٩- اصول النحو عند ابن مالك ، خالد شعبان ، ط:١ ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٩٠- الاصول في النحو ، لابي بكر ابن السراج ، عبد الحسين الفتلي ، ط:٣ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م.
- ٩١- الاصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، لتمام حسان ، عالم الكتب ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٩٢- الاغراب في جدل الإعراب ، لابي البركات الانباري ، ت: سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ ، ١٩٧٥ م.
- ٩٣- الاقتراح في علم اصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، د. محمود ياقوت ، كلية الاداب ، جامعة طنطا ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة الجامعية.

- ٩٤- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابي البركات الانباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف ، لمحمد عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.
- ٩٥- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، د. مازن المبارك ، ط:٦ ، دار النفائس ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٩٦- الخصائص ، لابن جني ، الشربيني شريفة ، دار الحديث ، امام جامعة الازهر ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٩٧- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات دار الكويت ، ط:١ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٩٨- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ، علق عليه احمد بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
- ٩٩- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، محمد ابراهيم ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر.
- ١٠٠- في اصول النحو ، سعيد الافغانى ، المكتب الاسلامى ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٠١- لمع الادلة ، لابن الانباري ، سعيد الافغانى ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٥ م.

البحوث

- ١- ابن العليج وكتابه البسيط، د. محمد حسن عواد ، مجلة جمع اللغة العربي الاردني ، العدد: ٤٧ ، شهر ذي القعدة ١٤١٤ هـ (صفحة ١٩٥ - ٢٤٩).
- ٢- الكشف عن صاحب البسيط ، د. حسن موسى الشاعر ، مجلة الجامعة الاسلامية ، العدد: ٧٧ - ٧٨ ، سنة ١٤٠٨ هـ.